مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: ردود فعل متحول ضريبة دخل المهن والحرف على تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في سورية
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، د. محمد صقر، رامي علي زيدان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3909
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

ردود فعل متحول ضريبة دخل المهن والحرف على تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في سورية

الدكتور رضوان العمار*
الدكتور محمد صقر**
رامي علي زيدان***

(قبل للنشر في 2001/10/18)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث ردود فعل ضريبة دخل المهن والحرف (ضرائب دخول المنشآت والمهن غير الصناعية وغير التجارية) على التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي حيث يتم التطرق إلى مفهوم (حساسية الضريبة) ويدرس الكيفية التي تتأثر بها الإيرادات العامة العادية (ضريبة دخل المهن والحرف) تبعاً للتقلبات التي تحصل في النشاط الاقتصادي إذ أن معرفة ذلك يعتبر من إحدى الوسائل المهمة في مجال التنبؤ الاقتصادي، ذلك أن مفهوم (حساسية الضريبة) يدلنا على مدى المرونة التي تتمتع بها ضريبة دخل المهن والحرف، وعلى إمكانية قيام هذه الضريبة بردود فعل ذاتية تنتهي إلى تصحيح تلقائي للظرف الاقتصادي، والمساهمة في إعادة الاقتصاد إلى وضعية التوازن النسبي. أي إلى الحد من الصعود الذي يؤدي إلى التفجر والحد من الهبوط الذي يؤدي إلى الاختفاء والزوال. ذلك أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سليم إلا إذا كان هناك توازن وتلاؤم بين المتحولات المالية والاقتصادية.

ومن خلال دراسة ردود فعل تلك الضريبة خلال الفترة من (1990←1999) تبين للباحث أن تلك الردود ضعيفة جداً وهذا يعني أن المعدلات المفروضة لا تحقق الهدف المرجو منها، ولهذا تقدم الباحث ببعض المقترحات لتعديل المعدلات الضريبية وتخفيضها بحيث تصبح أكثر فعالية ومساهمة في زيادة الإيرادات المالية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

Reflections of Income Tax Variable of Professions and Crafts on the Syrian Gross Domestic Product

Dr. Radwan Alammar *
Dr. Mohamad Saker **
Rami Ali Zidan ***

(Accepted 18/10/2001)

□ ABSTRACT □

This study discusses the reflections of income tax of professions and crafts (income tax of non-commercial and non-industrial professions and institutes) on changes occurring to the gross domestic products, touching on the concept of "sensitivity of tax".

It also tackles the way by which normal general incomes (income tax of professions and crafts) are affected by changes in economical activities. This knowledge is one of the major tools that serves us in economic prediction; as "sensitivity of tax" shows us how flexible income tax of professions and crafts is, and how, by self reaction, "sensitivity of tax" can automatically correct economical conditions and restore economy to relative stabilization. This means that we can't achieve economical development without having some kind of stabilization and compatibility among financial and economical variables.

The author, studying the reflections of such tax between 1990 and 1999, found that these reflections are very weak, and that the imposed rates didn't serve the expected targets. For this, the author suggests changes and decreases for such tax rates so as to become more useful in increasing financial revenues.

*** Associate Professor at Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia – Syria.**

**** Lecturer at Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia – Syria.**

***** Master Student at Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia – Syria.**

مقدمة:

يقصد بمفهوم ردود فعل متحول الضريبة مدى تغير حصيلة الضريبة لدى التقلبات في الحالة الاقتصادية الراهنة وهذا ما يُطلق عليه مصطلح حساسية الضريبة حسب المطرح المفروضة عليه.

وتزداد هذه الحساسية كلما كان التغير في الحصيلة مساوياً لنسبة التغير في النشاط الاقتصادي أو يزيد عنه. وبالعكس تضعف هذه الحساسية كلما كان تغير الحصيلة أقل في درجته من معدل تغير مستوى النشاط الاقتصادي [بركات، 1993- ص(155- 156)] .

إن معرفة المدى الذي تتأثر به الضرائب تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحالة الاقتصادية الراهنة هي من المسائل الهامة في مجال التنبؤ الاقتصادي لحصيلة تلك الضرائب [الغالي، 1968- ص(106)].

من المفروض أن تكون حساسية مطرح (وعاء) ضريبة دخل المهن والحرف (دخول المنشآت ودخول المهن غير الصناعية وغير التجارية) من أكثر المطارح الضريبية حساسية، إذ تزداد الأرباح أثناء فترات الصعود بسبب زيادة حجم الإنتاج والأسعار معاً وتنقص إبان الهبوط [نيربي، 1995] .

لقد تمَّ تعديل الشرائح والمعدلات الضريبية النافذة في سوريا مرات عديدة كان آخرها التعديل الصادر بالقانون رقم (20) تاريخ 6/ 7/1991 القاضي بتعديل النسب والشرائح الضريبية المنصوص عليها في المادة (16) من قانون الضريبة على الدخل (طبعاً يُضاف إلى تلك الشرائح والمعدلات الإضافات الجارية على معدلات سلم التصاعد الضريبي وهي المجهود الحربي / 30 % / ورسم الإدارة المحلية / 4 – 10 % / بحسب المحافظات) حيث جاء في المادة (1) من القانون المذكور(20) لعام 1991 ما يلي:

تُعدَّل النسب والشرائح الضريبية المنصوص عليها في المادة(16) المعدلة من قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم التشريعي(85) لعام 1949 بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية عدا المساهمة في المجهود الحربي وإضافة الإدارة المحلية كما يلي:

10 % عن جزء الربح الصافي حتى 20000 ل . س .

14 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 20000 ل . س وحتى 50000 ل . س .

18 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 50000 ل . س وحتى 100000 ل . س .

22 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 100000 ل . س وحتى 200000 ل . س .

26 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 200000 ل . س وحتى 400000 ل . س .

30 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 400000 ل . س وحتى 600000 ل . س .

35 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 600000 ل . س وحتى 800000 ل . س .

40 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 800000 ل . س وحتى 1000000 ل . س .

45 % عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 1000000 ل . س .

كما جاء في المادة(3) من القانون(20) الآنف الذكر ما يلي:

ُتطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة وفي القطاعين الخاص والمشترك والتي مركزها الرئيسي في سورية عن جميع نشاطاتها وفق النسب المقطوعة التالية (عدا المساهمة في المجهود الحربي وإضافة الإدارة المحلية):

32 % للشركات المساهمة الصناعية.

40 % للشركات المساهمة الأخرى غير الصناعية.

42 % للشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات ويجوز رفع المبلغ المذكور بقرار من مجلس الوزراء .

وبالتالي إذا أضفنا المساهمة في المجهود الحربي (30 %) ورسم الإدارة المحلية والذي يتراوح بين(4 %) حتى (10 %) حسب المحافظات يتبين لنا أن هذه المعدلات الضريبية تصبح مرتفعة للغاية ولا يوجد ما يماثلها في أي دولة في العالم[الجليلاتي، 2000- ص(172- 188)] . إن هذا الوضع يساعد ليس فقط على التهرب الضريبي وإنما يعمل على كبح الاستثمار وعلى عدم تشجيع استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية إطلاقا . ونقوم بتبيان تلك المعدلات في الجدولين (1) و(2) التاليين :

جدول رقم (1) يوضح المعدلات الضريبية على دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية بعد إضافة المساهمة في المجهود الحربي (30%) ورسم الإدارة المحلية (4 - 10 %)

الشريحة (ل.س)		المعدلات %				مقدار الضريبة %	
من	إلى	ضريبة الدخل	المجهود الحربي	الإدارة المحلية (دمشق)	الإدارة المحلية (حلب)	محافظة دمشق	محافظة حلب
1	20000	10	30	4	10	13.4	14
20001	50000	14	30	4	10	18.76	19.6
50001	100000	18	30	4	10	24.12	25.2
100001	200000	22	30	4	10	29.48	30.8
200001	400000	26	30	4	10	34.84	36.4
400001	600000	30	30	4	10	40.2	42
600001	800000	35	30	4	10	46.9	49
800001	1000000	40	30	4	10	53.6	56
1000001	فما فوق	45	30	4	10	60.3	63

جدول رقم (2) يوضح المعدلات الضريبية على الشركات المساهمة الصناعية وغير الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة.

البيان	معدل الضريبة %	المجهود الحربي %	الإدارة المحلية (محافظة دمشق) %	الإدارة المحلية (محافظة حلب) %	مجموع المعدل%	
					م. دمشق	م. حلب
الشركات المساهمة الصناعية	32	30	4	10	42.88	44.8
الشركات المساهمة غير الصناعية	40	30	4	10	53.6	56
الشركات الصناعية المحدودة المسؤولية	42	30	4	10	56.28	58.8

وبالتالي نلاحظ تماماً أن المعدلات الضريبية مرتفعة ويزيد من تكلفتها على أصحاب تلك المهن والحرف والشركات المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية . فكما نلاحظ إن صاحب المهنة الذي يحقق دخلاً سنوياً يفوق(1000000) ل.س يتوجب عليه أداء أكثر من (60 %) من هذا الدخل بشكل ضريبة ومجهود حربي ورسم إدارة محلية . ونلاحظ حالة مشابهة بالنسبة للشركات المساهمة وغير المساهمة حيث يصل مقدار ما يتوجب على تلك الشركات معدلات مرتفعة لا تقل عن (42.88 %) حيث تزداد هذه المعدلات كما نلاحظ حسب نوع الشركات وحسب المحافظة التي تعمل بها (بالنسبة لرسم الإدارة المحلية) وذلك على النحو الذي يجعل من التهرب الضريبي لأصحاب هذه المهن والحرف والشركات هدفاً بحد ذاته وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هناك نفقات أخرى يتوجب أداؤها من أجور ومرتبات ومصاريف الصيانة والتجديد وغير ذلك.

وفي دراسة قام بها أحد الباحثين[البعيني، 2000- الصفحات(197←215)] موجهاً سؤالا إلى عينة من المستثمرين ومراقبي الدخل والأساتذة الجامعيين حول معدلات الضريبة المطبقة حالياً في سورية على أرباح الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة حيث كان السؤال ما يلي: (هل معدلات الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة في سورية معدلات عالية ويجب تخفيضها ؟ في حال الإجابة بنعم فما المعدل الذي تقترح تطبيقه عليها).

وقد كانت الإجابات حسب فئات المبحوثين في العينة كما يلي:

عينة المستثمرين:

اعتبر ذلك الباحث أن المجتمع الإحصائي الذي تتألف منه عينة المستثمرين هو المشروعات المرخصة وفقاً لأحكام قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 في محافظتي دمشق وريف دمشق وذلك حتى الجلسة التاسعة من عام 1998 للمجلس الأعلى للاستثمار، حيث كان المجتمع الإحصائي مؤلفاً من (618) مشروعاً تعمل في كافة المجالات الاقتصادية من زراعية وصناعية وخدمات. وقد اتخذ ذلك الباحث عينة بنسبة (10 %) من المجتمع الإحصائي المذكور. فيكون عدد مفردات العينة يساوي (62) مشروعاً . وكانت نسب إجاباتهم كما يلي: (76.5 % نعم - 23.5 % لا).

وكان أقل معدل مقترح للضريبة على دخل الشركات المساهمة (15 %) كمعدل إجمالي (أي بعد إضافة المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية). بينما كان أعلى معدل مقترح (35 %) كمعدل إجمالي .

عينة مراقبي الدخل:

كان حجم العينة (20) مراقب دخل وفق النحو التالي: (12) مراقب دخل في مديرية مالية دمشق، (8) مراقبين في مديرية مالية ريف دمشق. وقد ارتأى ذلك الباحث أن تؤخذ عينة بنسبة (25 %) من حجم العينة الأصلي، أي خمسة مراقبي دخل في كلتا المديريتين. وكانت نسب إجاباتهم كما يلي: (80 % نعم - 20 % لا).

تراوحت نسبة الضريبة المقترح تطبيقها على دخل الشركات المساهمة من قبل هذه العينة بين (20 %) إلى (30 %) كمعدل إجمالي.

عينة الباحثين الجامعيين:

كانت مؤلفة من خمسة باحثين من الأساتذة الجامعيين، ثلاثة من قسم الاقتصاد، وباحثان من قسم المحاسبة. وكانت نسب إجاباتهم كما يلي: (60 % نعم - 40 % لا).

وقد وردت إجابتان في هذه العينة تقترحان أن يكون المعدل الضريبي المفروض على دخل الشركات المساهمة في حدود (25 %).وقد توصل ذلك الباحث إلى نتيجة مفادها أنه يستدعي العمل على إجراء تخفيض على معدل الضريبة على الدخل المتعلقة بشركات الأموال وذلك لما لها من دور في تنمية الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي سندرسها هي مدى استجابة تغيرات ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية في سورية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك للفترة (1990←1999) باستخدام مفهوم حساسية الضريبة فمعدلات نمو الناتج خلال تلك الفترة كانت تزداد باستمرار،إلا أن معدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف لم تكن كذلك،إذ سنلاحظ ـ من خلال الدراسة ـ حدوث انخفاض (بإشارة سالبة) في معدل نمو الضريبة بمقدار (12.2 % ـ) وذلك في العام 1993 على الرغم من حدوث زيادة في معدل نمو الناتج بمقدار (11.34%).

ومن جهة أخرى يُلاحظ حدوث زيادة مرتفعة في معدل نمو الناتج في بعض الأعوام في حين كانت الزيادة في معدل نمو الضريبة منخفضة جداً ، كما في العام 1992 حيث بلغ معدل نمو الناتج (19.28%) بينما بلغ معدل نمو الضريبة (1.55 %). ومن جانب آخر يُلاحظ أيضاً في بعض الأعوام عكس ذلك، إذ يُلاحظ حدوث زيادة كبيرة جداً في معدل نمو الضريبة ولكن على الرغم من ذلك فإن معدل نمو الناتج لم يكن كذلك كما حدث في العام 1997 حيث بلغ معدل نمو الضريبة (43.44 %) بينما كان معدل نمو الناتج (7.92 %)، وبالمثل نُلاحظ شيئاً مماثلاً في العام 1999.

إن كثيراً من كتاب وعلماء المالية العامة[HICKS,1956-P(314)] يرون أنه من الأفضل للدول ألاّ تلجأ إلى التوسع في زيادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد أن تكون قد وصلت هذه الدول إلى مرحلة لا بأس بها من التنمية الاقتصادية. إذ يتفق هؤلاء العلماء والكتاب والمختصون على أن ظروف التنمية تقضي بتخفيض سعر الضرائب المفروضة على المشروعات الصناعية الهامة الضرورية لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني أو إعفاء تلك المشروعات لفترة معينة وذلك عند بداية إنشائها ونشاطها وذلك باعتبار أن تخفيض الضرائب المفروضة على تلك المشروعات سوف يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الغلات الصافية المتوقعة على النحو الذي يجعل المنظمين وأرباب العمل أكثر تفاؤلاً لدى اتخاذ قراراتهم بالاستثمار .

إن إمكانات توسيع الضريبة المباشرة محدود جداً في معظم البلاد المتخلفة وتقرير معدلات تصاعدية للضريبة المباشرة بالوسيلة التشريعية لا يُكلف بالطبع شيئاً إلا أن تطبيق هذه المعدلات على مجموعة كبيرة من أصحاب الدخول العالية صعب للغاية وبشكل بارز لا يمكن للضريبة على دخل الأشخاص الماديين أن تُطبَّق بفعالية إلا في قطاع المشاريع الحديثة الكبرى وعلى أجور ورواتب موظفي الدولة حيث تختلف كثيراً الأهمية النسبية لهذه الفئة بين بلد وآخر. ويجب الاعتراف بأن رفع معدلات الضريبة على الدخل بما يتجاوز حداً معيناً لن يكون له من نتيجة سوى زيادة التملص الضريبي ممن يستطيعون ذلك مع إثقالها على القاعدة الضيقة التي تسهل الجباية منها نسبياً [شينيري، 1988- ص(177)].

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير التابع: معدل نمو ضريبة دخل المهن والحرف.

منهج البحث وأدواته:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة. وسنقوم باستخدام بعض الأدوات الإحصائية لدراسة العلاقة الارتباطية وتحليل متانتها وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف.

أهمية البحث:

إن دراسة ردود فعل المتحولات المالية(ضريبة دخل المهن والحرف هنا) هي دراسة مهمة جداً في مجال التنبؤ عن موارد

الدولة، وهي تساعد على رسم سياسة مالية ظرفية حيث سنستخدم مفهوم الحساسية الذي يعتبر ذو أهمية كبرى في التحليل المالي، فهو من ناحية يتيح التنبؤ بتطور موارد الدولة، ومن ناحية أخرى يُمكّن من دراسة حالة (المرونة الداخلية) للنظام الضريبي، أي إمكانية قيام النظام الضريبي بردود فعل ذاتية تنتهي إلى تصحيح تلقائي للظرف الاقتصادي، وإلى إعادة الاقتصاد تلقائياً إلى وضعية التوازن النسبي أي الحد من الصعود المسبب للتفجر، والهبوط الدافع للاختفاء والزوال [نيربي، 1995- ص(437- 438)].

أهداف البحث:

إن البحث يهدف إلى معرفة مدى تغير ضريبة دخل المهن والحرف لدى تغيرات الحالة الاقتصادية الراهنة أي لدى تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ذلك سيقودنا إلى إمكانية التنبؤ عن تطورات ضريبة دخل المهن والحرف ودورها إما في تحقيق التوازن الاقتصادي من حيث الوصول إلى وضع يمتاز بالتوازن والتلاؤم بين المتحولات المالية (ضريبة دخل المهن والحرف هنا) والمتحولات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي)، وإما في المزيد من الخلل بين المتحولات المذكورة وبالتالي المزيد من حالة عدم التوازن الاقتصادي مع الإشارة إلى أنه يتعذر تحقيق نمو اقتصادي سليم إلا إذا كان هناك توازن بين المتحولات المالية والاقتصادية.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت دراسات كثيرة سابقة جانب الضرائب والإصلاح الضريبي في سورية، إلا أن مفهوم (حساسية الضرائب) لم يرَ الباحث دراسات خاصة به. لذا فإن الباحث يأتي ليضيف ما تمَّ إغفاله من هذه الزاوية مع الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يخص الإصلاح الضريبي.

مكان وزمان البحث:

المكان: سورية ، الزمان: الفترة الممتدة من عام 1990 حتى عام 1999.

الآن لندرس مدى قوة العلاقة الارتباطية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف في سورية للفترة (1990 ←1999) كما في الجدول رقم (3).

في البداية نقول أن قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) التي تُعبّر عن متانة العلاقة بين متغير مستقل x (هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هنا والذي يعكس الحالة الاقتصادية العامة) وبين متغير تابعy (معدل نمو ضريبة دخل المهن والحرف هنا) يُعطى بالقانون التالي:

$$R_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^{n} (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n \cdot \sigma_x \cdot \sigma_y}$$

حيث أن n : عدد السنوات – وأن $\bar{x}$ متوسط x ، $\bar{y}$ متوسط y

σ_x الانحراف المعياري لـ x – σ_yالانحراف المعياري لـ y

وكما هو معروف فإنه كلما كانت قيمة معامل الارتباط بالقيمة المطلقة قريبة من الواحد الصحيح كانت العلاقة بين المتغيرات المدروسة متينة جداً .

وهنا نميز بين حالات عدة هي:

1- إذا كانت : $|R_{xy}| \geq 0.90$ فإن العلاقة تكون متينة جداً.

2- إذا كانت : $0.80 \leq |R_{xy}| < 0.90$ فإن العلاقة تكون متينة فقط.

3- إذا كانت : $0.80 > |R_{xy}| \geq 0.70$ فالارتباط مقبول.

4- إذا كانت: $0.70 > |R_{xy}|$ فالارتباط ضعيف ، وغير مقبول للاعتماد عليه في التنبؤ.

جدول رقم (3) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وضريبة دخل المهن والحرف (بملايين الليرات السورية) للفترة(1990 1999)، ومعدلات نمو الناتج والضريبة، والمرونات.

العام	الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج(x) %	ضريبة دخل المهن والحرف	معدل نمو الضريبة(y) %	المرونات
1990	268328	—	11900	—	—
1991	311564	16.11	16150	35.71	2.22
1992	371630	19.28	16400	1.55	0.08
1993	413755	11.34	14400	-12.2	-1.08
1994	506101	22.32	20350	41.32	1.85
1995	570975	12.82	22500	10.57	0.82
1996	690857	21	25900	15.11	0.72
1997	745569	7.92	37150	43.44	5.48
1998	790444	6.02	40854	9.97	1.66
1999	*821327	3.91	47150	15.41	3.94

*- أرقام مبدئية.

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2000 – جدول (16/28) – الصفحة (536).

ضريبة دخل المهن والحرف: المجموعات الإحصائية للأعوام (1990 ←2000) – بند الواردات التقديرية في الموازنة العامة الموحدة .

معدلات النمو، والمرونات محسوبة من قبل الباحث.

من الجدول نلاحظ ما يلي : أظهرت ضريبة دخول المهن والحرف حساسية للتغير في الدخل (الناتج) المحلي الإجمالي في الأعوام (1991، 1994، 1997، 1998، 1999) فقد كانت معدلات زيادة هذه الضريبة أكبر من معدلات زيادة الناتج، كما أن المرونة* كانت أكبر من الواحد إذ بلغت في الأعوام الآنفة الذكر (2.22 ـ 1.85 ـ 5.48 ـ 1.66 ـ 3.94)، وقد بلغت الحساسية أشدها في العام 1997 حيث بلغ معدل نمو الضريبة (43.44 %)، والمرونة كانت على أشدها أيضاً إذ بلغت(5.48)، في حين كان معدل نمو الناتج (7.92 %). إلا أن هذه الحساسية ليست حقيقية وإنما هي ظاهرية. وليست عائدة إلى ردود فعل تلقائية للتغيرات الحاصلة في الظرف الاقتصادي. فقد ذكرنا أن هذه الضريبة حساسة للتقلبات الظرفية سواء في فترات الازدهار والصعود، أو أثناء حدوث الانكماش والهبوط. إلا أنه من الملاحظ في العام 1993 حدوث انخفاض ملموس في معدل نمو الضريبة تجاه التغير في الناتج بالزيادة حيث انخفض معدل نمو الضريبة

* يقسّم الاقتصاديون نظرياً درجات المرونة إلى خمس حالات هي :1- مرونة تساوي الصفر،أي عديم المرونة. 2- مرونة من صفر إلى أقل من الواحد،أي غير مرن. 3- مرونة تساوي الواحد،أي متكافىء المرونة. 4- مرونة أكبر من الواحد،أي مرن. 5- مرونة مطلقة أو لا نهائية. حيث تعتبر الحالتان الأولى والخامسة نادرتين. وتعطى المرونة بالقانون التالي : $\left(\frac{\Delta y}{\Delta x}.\frac{x}{y}\right)$ حيث:

$$\Delta y = y_n - y_{n-1} \quad , \quad \Delta x = x_n - x_{n-1}$$

بمقدار (12.2% ـ) بينما حقق معدل نمو الناتج زيادة ملموسة بلغت (11.34 %)، وقد عكست المرونة ذلك التغير الحاصل في الضريبة والناتج إذ بلغت (1.08 ـ).

في الأعوام (1992، 1993، 1995، 1996) لم تظهر هذه الضريبة أية حساسية. فكما نلاحظ في الأعوام (1992، 1995، 1996) حدثت زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الثلاثة المذكورة بمقدار (19.28 % ـ 12.82 % ـ 21 %) وعلى التوالي، وعلى الرغم من حدوث زيادة في معدل نمو هذه الضريبة للسنوات الثلاث المذكورة وبمعدلات (1.55 % ـ 10.57 % ـ 15.11 %) إلا أنها وكما نلاحظ أقل من معدل نمو الناتج للسنوات الآنفة الذكر. ومن خلال دراسة المرونة للأعوام المذكورة يمكن التأكيد أيضاً على غياب تلك الحساسية فقد بلغت المرونات على التوالي(0.08 ـ 0.82 ـ 0.72) وهي ـ كما نلاحظ ـ أقل من الواحد وهذا يعني أنه لم تكن هناك مرونة في تغير الضريبة تجاه التغير الحاصل في الناتج.

يمكن القول أنه وعلى الرغم من حدوث زيادة في ضريبة دخل المهن والحرف لبعض السنوات (حدوث حساسية كاذبة) وبمعدل يفوق مثيله بالنسبة للناتج (السنوات1991، 1994، 1997، 1998، 1999) إلا أننا لن نعتبر هذه الزيادة في ضريبة دخل المهن والحرف بأنها ناتجة عن ردود فعل تتناسب والحالة الاقتصادية الحاصلة من صعود وهبوط وإنما هي تغيرات غير منتظمة في هذه الضريبة سواء بالزيادة أو الانخفاض . فمثلاً نلاحظ أن الزيادة في الناتج للعام 1994 التي بلغت (22.32 %) قد ترافقت بحدوث زيادة في الضريبة بمقدار (41.32 %)، وفي العام1997 نلاحظ حدوث زيادة في معدل نمو الناتج لكن بمعدل أقل بكثير من العام 1994 حيث كان معدل زيادة الناتج في العام 1997 يساوي (7.92 %) ترافق بزيادة في الضريبة بمقدار (43.44 %) حيث تفوق هذه الزيادة تلك الحاصلة في العام 1994.

وبالتالي لا يمكننا القول أن ضريبة دخل المهن والحرف قد اتسمت بحساسية حقيقية خلال الأعوام (1991 1994، 1997، 1998، 1999) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أنه خلال الأعوام (1992، 1995 1996) لم تكن الزيادة في معدل نمو ضريبة دخل المهن بشكل يساوي الزيادة في معدل نمو الناتج (في العام 1993 حدث انخفاض في معدل نمو الضريبة) لذلك لايمكننا أن نطلق صفة الحساسية Sensitivity على ضرائب دخول المنشآت والمهن في سورية للفترة المدروسة.

إن المتتبع للاقتصاد السوري خلال الفترة (1990←1999) يلاحظ حدوث حالة من الازدهار والصعود الظرفي للاقتصاد خلال النصف الأول من التسعينات (1990←1994) في حين لوحظ ركود وهبوط ظرفي في النصف الثاني من التسعينات للفترة (1995←1999). ولو حسبنا معدل النمو السنوي الوسطي لضريبة دخول المهن والحرف خلال النصف الأول من التسعينات فإننا نجده يساوي (14.35 %) فيما لو حسبنا معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها فإننا نجده يساوي (17.19%). أما في النصف الثاني من التسعينات فترة الهبوط والانكماش فإن معدل النمو هذا للضريبة يساوي (20.32 %) في حين أن معدل النمو للناتج يساوي (9.52 %).

وبالتالي نلاحظ وبشكل واضح عدم حساسية ضريبة دخل المهن والحرف للتغيرات الحاصلة في الظرف الاقتصادي في سورية لا أثناء مرحلة الصعود الظرفي ولا إبان الهبوط والركود ولذلك قمنا بدراسة شاملة للفترة (1990←1999).

ولقد أخذنا مثال على ذلك العام 1993 (الذي يدخل ضمن فترة الصعود) حيث حدث انخفاض ملموس في معدل نمو الضريبة على الرغم من الزيادة الملموسة في معدل نمو الناتج. ويمكن أخذ العام 1997 مثالاً آخر (حيث يندرج هذا العام ضمن فترة الهبوط) إلا أنه وكما هو ملاحظ فإن هذه الضريبة قد حققت أكبر نسبة زيادة حيث كان معدل الزيادة (43.44 %) وذلك بالرغم من أن معدل نمو الناتج قد حقق معدل زيادة متواضع جداً قياساً بمعدلات النمو المتحققة للأعوام (1991←1996) حيث بلغ معدل نمو الناتج (7.92 %).

في العام 1992 نلاحظ أنه على الرغم من أن الناتج قد حقق معدل نمو مرتفع حيث ازداد بمقدار (19.28 %) إلا أن الزيادة في معدل نمو الضريبة كان طفيفاً جداً إذ ازدادت من مبلغ (16150) مليون ل.س عام 1991 إلى مبلغ (16400) مليون ل.س عام 1992 حيث كان معدل النمو يساوي (1.55 %).

فرضيات البحث واختبارها:

بناءً على ما تقدم يمكننا أن نضع فرضيات البحث على الشكل التالي:

فرضية العدم $^*(H_0)$: لا توجد علاقة متينة بين معدلات نمو الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي ومعدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف في سورية للفترة (1990 ←1999). ونُعبّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية على الشكل التالي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية البديلة (H_1) * : توجد علاقة متينة جداً بين معدلات نمو الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي ومعدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف في سورية للفترة (1990 ←1999). ونُعبّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية على الشكل التالي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

وبذلك يكون الاختبار ثنائي الجانب.

لاختبار فرضيات البحث نحسب معامل الارتباط (R_{xy}) بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي(x) ومعدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف (y) للفترة المدروسة. وبالحساب نجده يساوي(مباشرةً من الحاسوب):

$$R_{xy} = 0.15$$

وهذا يعني أن الارتباط ضعيف جداً وبالتالي لم تكن هذه الضريبة شديدة الحساسية للتغيرات الحاصلة في الظرف الاقتصادي في سورية للفترة (1990 ←1999)، ولقد كانت ردود فعل هذه الضريبة عشوائية وغير منتظمة لا تتناسب مع التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

إذاً يمكن القول أن ضريبة دخول المنشآت لم تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي Economic Equilibrium ولم تكن ردود فعلها (ذاتية) من شأنها أن تؤدي إلى تصحيح تلقائي للظرف الاقتصادي والمساهمة تلقائياً في إعادة الاقتصاد السوري إلى وضعية التوازن النسبي هذا من جهة . ومن جهة أخرى ساهمت في المزيد من عدم الملاءمة بين المتحولات المالية (ضريبة دخل المهن والحرف) والمتحولات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي). لذلك لا يمكننا أبداً أن نتحدث أو نشير إلى وجود نمو اقتصادي سليم في سورية خلال الفترة (1990←1999) على اعتبار أنه لا يوجد توازن وتلاؤم بين المتحولات المالية والاقتصادية (الناتج وضريبة دخل المهن والحرف). وكيف لنا أن نتحدث عن نمو اقتصادي سليم والخلل يدب دبيبه وينتشر كالسرطان بين المتحولات المالية والاقتصادية حيث أن معامل الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو ضريبة دخل المهن والحرف في سورية للفترة المدروسة يساوي [$R_{xy} = 0.15$]، حيث كان من المفروض أن يكون هذا المعامل [$R_{xy} \geq 0.90$] حتى يكون الارتباط متيناً جداً .

وللتأكد بما لا يقبل الشك من نتائجنا السابقة نقوم باختبار معنوية معامل الارتباط كما يلي:

$$\tilde{t} = \frac{|r|.\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} = \frac{|0.15|\sqrt{9-2}}{\sqrt{1-(0.15)^2}} \Rightarrow \tilde{t} = 0.401$$

وكما هو معروف كي نقبل فرضية العدم يجب أن تكون قيمة / t / المقدرة ($\tilde{t}$) أصغر من قيمة / t / الجدولية في جدول توزيع ستودينت. وبمقارنة قيمة / t / المقدرة هنا والتي تساوي (0.401) مع قيمة / t / الجدولية المأخوذة من

---

*الفرضية البديلة توافق أن الضريبة شديدة الحساسية للتغيرات في الناتج وفرضية العدم توافق غير ذلك. .

جدول توزيع ستودينت المقابلة لـ (n-2=7) درجة حرية ومستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والتي تساوي (2.365) نجد أن / t / المقدرة ($\tilde{t}$) أصغر من / t / الجدولية لذلك نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة أنه لا توجد علاقة متينة بين معدلات نمو الناتج ومعدلات نمو هذه الضريبة وذلك للفترة (1990←1999).

النتيجة:

مما تقدم نؤكد أنه لن تكون هناك انعكاسات في ضريبة دخل المهن والحرف تجاه التغيرات في الظرف الاقتصادي للفترة القصيرة المقبلة. حيث لن تؤدي أية زيادة متوقعة في معدل نمو الناتج (بالضرورة) إلى حدوث زيادة بمعدلات أكبر في إيرادات الموازنة العامة للدولة في سورية من ضريبة دخل المهن والحرف. كما يمكن القول أن هذه الضريبة سوف تستمر ـ وبقوة ـ في تعميق حالة عدم التلاؤم بين المتحولات المالية والاقتصادية ومن ثم فإنها لن تساهم في الحد من أي صعود مفرط يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التضخم المخرب (كالعام 1992) إن حدث الصعود، ولن تساهم أيضاً في الحد من الهبوط الذي يمكن أن يقود إلى المزيد من الانكماش والاختفاء (كالعام 1997) إن حدث هذا الهبوط.

المقترحات:

انطلاقاً من مقولة (كايو) بأن (الضرائب العالية كثيراً تأكل مطرحها) وانطلاقاً من مقولة (برتيليمي) بأن (المعدلات الضخمة تقضي على حصائل الضرائب)، يقترح الباحث بخصوص ضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية ما يلي:

التمييز لدى فرض الضريبة بين المهن الصناعية والتجارية والمهن غير الصناعية وغير التجارية ، وبحيث تصبح المعدلات كما في الجدول (4):

جدول(4) يوضح المعدلات الضريبية المقترحة من قبل الباحث على دخل أرباح المهن والحرف

الشريحة (ل.س)	المهن التجارية%	المهن الصناعية%	المهن غير الصناعية وغير التجارية%
عن جزء الربح الصافي حتى 20000 ل.س	6	6	5
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 20000 ل.س وحتى 50000 ل.س	9	9	8
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 50000 ل .س وحتى 100000 ل.س	12	11	10
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز100000 ل.س وحتى 200000 ل.س	15	13	12
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز200000 ل.س وحتى 400000 ل.س	18	16	15
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز400000 ل.س وحتى 600000 ل.س	21	19	18
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز600000 ل.س وحتى 800000 ل.س	24	22	21
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز800000 ل.س وحتى 1000000 ل.س	27	25	24
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز1000000 ل.س	30	28	27

فإذا أضفنا المجهود الحربي بنسبة (30 %) ورسم الإدارة المحلية (4 – 10 %) تصبح المعدلات السابقة كما في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) يوضح المعدلات الضريبية المقترحة على دخل أرباح المهن والحرف بعد إضافة المساهمة في المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية.

الشريحة (ل.س)	محافظة دمشق			محافظة حلب		
	المهن التجارية%	المهن الصناعية %	المهن غير الصناعية وغير التجارية%	المهن التجارية%	المهن الصناعية%	المهن غير الصناعية وغير التجارية%
عن جزء الربح الصافي حتى 20000 ل.س	**8.04**	**8.04**	**6.7**	**8.4**	**8.4**	**7**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 20000 – 50000 ل.س	**12.06**	**12.06**	**10.72**	**12.6**	**12.6**	**11.2**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 50000– 100000 ل.س	**16.08**	**14.74**	**13.4**	**16.8**	**15.4**	**14**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 100000– 200000 ل.س	2 0.1	**17.42**	**16.08**	**21**	**18.2**	**16.8**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 200000– 400000 ل.س	**24.12**	**21.44**	**20.1**	**25.2**	**22.4**	**21**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 400000– 600000 ل.س	**28.14**	**25.46**	**24.12**	**29.4**	**26.6**	**25.2**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 600000– 800000 ل.س	**32.16**	**29.48**	**28.14**	**33.6**	**30.8**	**29.4**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 800000– 1000000 ل.س	**36.18**	**33.5**	**32.16**	**37.8**	**35**	**33.6**
عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 1000000 ل.س فما فوق	**40.2**	**37.52**	**36.18**	**42**	**39.2**	**37.8**

إن الباحث يتوخى من معاملة النشاط الصناعي معاملة ضريبية أخف من النشاط التجاري هو تحفيز هذا النشاط الذي من شأنه أن يؤدي بسبب ذلك دوراً أكثر فعالية ـ برأي الباحث ـ إذ أن المعدلات القائمة حالياً مرتفعة على النحو الذي يدفع بشدة إلى التهرب في حين أن المعدلات المقبولة من شأنها أن تحد من التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الحصيلة

الضريبية. وكما هو معروف فإن النشاط الصناعي يساهم بشكل أكبر في خلق القيمة المضافة من النشاط التجاري بالإضافة إلى تشغيله عمالة أكثر لذلك ارتأى الباحث معاملة ضريبية أخف من النشاط التجاري.

جدول رقم (6) يوضح المعدلات الضريبية المقترحة على الشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية بعد إضافة المساهمة في المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية.

البيان	معدل الضريبة%	المجهود الحربي%	الإدارة المحلية (محافظة دمشق) %	الإدارة المحلية (محافظة حلب) %	مجموع المعدل %	
					محافظة دمشق	محافظة حلب
الشركات المساهمة الصناعية	22	30	4	10	29.48	30.8
الشركات المساهمة غير الصناعية	30	30	4	10	40.2	42
الشركات الصناعية المحدودة المسؤولية	32	30	4	10	42.88	44.8

كما يرى الباحث ضرورة معاملة المهن غير الصناعية وغير التجارية (المهن الحرة *) معاملة ضريبية أكثر اعتدالاً من المهن الصناعية والتجارية بهدف تشجيع العمل والحض عليه.
والمهن الحرة هي التي يتوافر فيها عدد من الشروط وهي[الجشي، 1993- ص(148- 149)] :

1. أن يكون العمل هو العنصر الأساسي.
2. اعتمادها على الكفاءة العلمية أو الخبرة الفنية.
3. الاستقلال في مزاولة المهنة.
4. مزاولة المهنة بغية الكسب.

ويرى الباحث أنه في حال تحقق أرباح استثنائية كبيرة ضرورة أن تُرفع المعدلات الضريبية المقترحة. فإذا ما تحققت تلك الأرباح في المشروعات وبالنسبة للتجار وأصحاب المهن وبصورة مفاجئة وذلك جراء ظروف معينة فإن الباحث يقترح فرض معدلات ضريبية أكبر وذلك عندما تكون تلك الأرباح ليست ناتجة عن زيادة إنتاج في المشروع أو زيادة تحسين في صفات السلع التي ينتجها المشروع أو الشركة أو زيادة التصدير وإنما على العكس تكون ناتجة جراء ظروف استثنائية كأن تحدث اختناقات سلعية على النحو الذي ينتج عنه فائض كبير في الطلب وبالشكل الذي يدفع الأسعار إلى الارتفاع بشكل كبير.
وطالما أن التضخم الجامح (الشديد) له خاسرين وله منتفعين، فإن رجال الأعمال وكبار التجار هم بلا شك المنتفعون،في حين أن الأفراد المستهلكين هم الخاسر الأكبر. وبالتالي يأتي رفع تلك المعدلات الضريبية (إذا ما حدث ارتفاع شديد في الأسعار) على هؤلاء التجار ورجال الأعمال ليحقق العدالة ويخفف من حدة التفاوت الحاصل في توزيع الدخول.
كما يقترح الباحث تعديل المعدلات الضريبية المقطوعة الواردة في المادة (3) من القانون (20) لعام /1991/ على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة الصناعية وغير الصناعية والشركات الصناعية المحدودة المسؤولية لتصبح على النحو التالي:

22 % للشركات المساهمة الصناعية.
30 % للشركات المساهمة الأخرى غير الصناعية.
32 % للشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة.

فإذا أضفنا المساهمة في المجهود الحربي (30 %) ورسم الإدارة المحلية (4 ـ 10 %) بحسب المحافظات تصبح تلك المعدلات على النحو التالي كما في الجدول رقم (6)
إن الباحث يرى أن تخفيض المعدلات الضريبية لن يقود إلى حدوث انخفاض في حصيلتها كما يمكن أن يعتقد البعض وإنما على العكس ستزداد الحصيلة حيث ستنخفض حدة التهرب الضريبي من جهة، ويصبح هناك عامل إضافيُ محفز على استقطاب رؤوس الأموال ذلك أن المعدلات السائدة حالياً مرتفعة جداً ولا يوجد ما يماثلها في أي دولة حتى في الدول المجاورة أو الدول التي تمر بظروف اقتصادية واجتماعية مشابهة لحالة سورية.

* المهن الحرة هي المهن التي يأتي ربحها من العمل بشكل أساسي. أي المهن التي يكون العمل هو العنصر الأساسي فيها ولا يدخل فيها رأس المال إلا بشكل ثانوي حيث تكون قائمة على الممارسة الشخصية وإتقان الفنون والعلوم مثل المحامي والطبيب والخبير والمحاسب والمعماري والصيدلي ... الخ.

المراجع :

العربية:

[1] بركات، عبد الكريم صادق. 1993 ـ الاقتصاد المالي. جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

[2] جشي، خالد الخطيب. 1993 ـ المحاسبة الضريبية. جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

[3] شينيري وآخرون. 1988 ـ النماء وإعادة توزيع الدخل، ترجمة: صلاح الدين برمدا. منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ـ سوريا.

[4] غالي، كمال. 1968 ـ مبادئ الاقتصاد المالي. جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

[5] نيربي، محمود. 1995 ـ الاقتصاد المالي . جامعة حلب، حلب،سوريا.

الأجنبية:

[6] HICKS,U.K.1956 ـ direct taxation and economic growth, oxford economic papers England.

البحوث:

[7] البعيني، خالد ذوقان. 2000 ـ الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية. رسالة ماجستير ـ إشراف: د. خالد الخطيب الجشي، جامعة دمشق ـ سوريا.

[8] الجليلاتي، محمد. 2000 ـ النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة، سوريا، الصفحة(172 ، 188).

المنشورات:

[9] القانون رقم (20) تاريخ 6 / 7 / 1991 من قانون الضريبة على الدخل .

[10] المجموعات الإحصائية السورية. الأعوام(1990 ←2000)، المكتب المركزي للإحصاء، سوريا.